

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 13/402
للتنشر الفوري
12 أكتوبر 2013

بعثة صندوق النقد الدولي تتوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء حول استكمال المراجعة الثانية بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني مع الأردن

قامت بعثة من صندوق النقد الدولي بزيارة عمان في الفترة من 4-12 سبتمبر 2013 لعقد مناقشات حول المراجعة الثانية للبرنامج الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني ("SBA" - Stand-By Arrangement) المعقود مع الصندوق، وواصلت مناقشاتها مع السلطات في سياق الاجتماعات السنوية المشتركة بين البنك الدولي والصندوق. وكان المجلس التنفيذي للصندوق قد وافق على عقد الاتفاق الذي يغطي 36 شهرا بقيمة تبلغ 1.364 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2 مليار دولار أمريكي، أو 800% من حصة الأردن في الصندوق) في 3 أغسطس 2012 (راجع البيان الصحفي رقم 12/288). وقد صدرت موافقة المجلس على المراجعة الأولى في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني بتاريخ 10 إبريل 2013، ليصل مجموع المبالغ المنصرفة إلى 512 مليون وحدة حقوق سحب خاصة - أي حوالي 774 مليون دولار أمريكي (راجع البيان الصحفي رقم 13/70).

وفي هذا السياق، أصدرت اليوم السيدة كريستينا كوستيالا، رئيس بعثة الصندوق إلى الأردن، البيان التالي:

"ترحب بما تبديه السلطات من التزام قوي بتنفيذ برنامجها الوطني رغم تزايد صعوبة البيئة الخارجية، بما في ذلك الوضع الأساسي في سوريا. وقد توصلنا إلى اتفاق على مستوى الخبراء لاستكمال المراجعة الثانية في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني. وعند اقرار المجلس التنفيذي لهذه المراجعة سيصبح بإمكان الأردن الحصول على الشريحة الثالثة التي تبلغ قيمتها 170.5 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 258 مليون دولار أمريكي). ويمكن أن ينظر المجلس التنفيذي في طلب الأردن استكمال المراجعة الثانية بموجب اتفاق الاستعداد الائتماني قريبا في أوائل شهر نوفمبر القادم.

"وكان أداء الاقتصاد الأردني جيدا خلال النصف الأول من 2013. فقد بلغ معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حتى نهاية يونيو 2.8% على أساس سنوي مقارن، وكانت التجارة، والتمويل، والتأمين، فضلا على التعافي في قطاع البناء هي أهم محركات النمو. وفي شهر أغسطس تراجع التضخم في أسعار المستهلكين إلى 5% على أساس سنوي مقارن. وقد انخفض عجز الحساب الجاري في النصف الأول من العام مما يرجع أساسا إلى تراجع واردات الطاقة.

"وواصلت السلطات تنفيذ سياسات اقتصادية كلية قوية للحد من اختلالات الحساب الخارجي والمالية العامة. وأعاد البنك المركزي بناء الاحتياطيات بعد النجاح في إدارة الضغوط التي تعرضت لها الاحتياطيات الدولية في أواخر 2012، وبلغت في الوقت الراهن مستويات مريحة، متجاوزة المستويات المقررة في البرنامج. وكان أداء الحكومة المركزية حتى نهاية شهر يونيو متمشياً مع التوقعات، وتراجعت خسائر شركة الكهرباء إلى مستوى دون المتوقع في ظل زيادة تدفقات الغاز من مصر في النصف الأول من العام بحيث تجاوزت المستويات المفترضة في البرنامج.

"وتبدو الآفاق مواتية بالنظر إلى الفترة المتبقية من عام 2013 وعام 2014. فمن المتوقع أن يبلغ نمو إجمالي الناتج المحلي 3-3.5% في الفترة 2013-2014، بدعم من زيادة الإنفاق على مشروعات البنية التحتية الممولة بالمنح من مجلس التعاون الخليجي، والتحسّن المستمر في قطاع البناء، وزيادة الاستهلاك، وقوة المواسم السياحية. ومن المتوقع أن يستمر انخفاض تضخم أسعار المستهلكين في العام الجاري والعام التالي، مدعوماً إلى حد ما بانخفاض متوقع في أسعار الغذاء العالمية. وفي نفس الوقت، يتوقع انخفاض عجز الحساب الجاري الخارجي (متضمناً المنح) انخفاضاً كبيراً ليصل إلى 11-13% من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2013 و 2014، بدعم من تراجع واردات الطاقة واستمرار تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية الاحترازية.

"وقد التزمت الحكومة بمواصلة الإصلاحات في برنامجها لإبقاء أرصدها المالية والخارجية على مسار قابل للاستمرار مع تشجيع النمو وتخفيض البطالة. ومن المهم للغاية أن الضبط المالي سيظل متدرجاً لتجنب التأثير على آفاق النمو وضمن الحماية الاجتماعية الكافية. وبالنسبة لعام 2013، من المتوقع أن يظل البرنامج بوجه عام على مساره المقرر، كما يُتوقع أن تشهد احتياطيات البنك المركزي زيادة أكبر، بدعم من تحسن الثقة واستمرار انخفاض معدل الدولار. غير أن خسائر شركة الكهرباء يُتوقع لها الارتفاع عن مستوى التوقعات السابقة نظراً لزيادة تكلفة استيراد المحروقات بسبب الانقطاع المؤقت في إمدادات الغاز المستوردة من مصر. أما في عام 2014، فتتضمن التدابير المتوخاة للمالية العامة توجيه دعم الوقود والمواد الغذائية بشكل أفضل إلى الفئات المستحقة. وبالإضافة إلى ذلك، لن تقتصر نتائج استكمال مبادرة الحكومة المعنية بإصلاح ضريبة الدخل على توليد إيرادات كبيرة يمكن استخدامها بشكل أفضل لكل المواطنين، بل ستؤدي أيضاً إلى تعزيز العدالة التي تمثل ركيزة أساسية من ركائز البرنامج.

"وستواصل السلطات العمل على تنفيذ استراتيجية الطاقة متوسطة الأجل من أجل تنويع مصادر الطاقة في الأردن وإعادة الأوضاع في شركة الكهرباء إلى مستوى استرداد التكلفة مع توجيه دعم الكهرباء إلى مستحقيه. وفي هذا السياق، سيتم بالفعل إعفاء الأسر الفقيرة وذات الدخل المتوسط من الزيادات التدريجية في أسعار تعرفة الكهرباء والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في بداية كل عام من الأعوام القادمة. ويمثل الإصلاح الهيكلي لتخفيض البطالة وزيادة النمو عنصراً مهماً آخر من عناصر البرنامج. وفي هذا الصدد، أطلقت السلطات مؤخراً مبادرة "الحملة الوطنية للتشغيل" والتي تهدف لمساعدة الشباب في العثور على فرص عمل. ولا يزال العمل جارياً بشأن تعزيز فرص الحصول على التمويل وإعداد قانون جديد للاستثمار، وهو ما يمكن أن يحقق تحسناً كبيراً في شفافية القواعد الحاكمة للنشاط الاستثماري.

"وتود البعثة توجيه الشكر إلى السلطات على ما أجرته من مناقشات بناءة وعلى كرم الضيافة الذي قوبلت به."